

لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير
COMMITTEE FOR GOODS & MATERIAL SUBJECTED TO IMPORT & EXPORT CONTROL



العقوبات المالية المستهدفة ومكافحة تمويل الانتشار

مهام المكتب التنفيذي

المنسق الوطني في دولة الامارات لضمان إمتثال تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المفروضة من قبل الدولة - الأمم المتحدة - توصيات مجموعة العمل المالي .



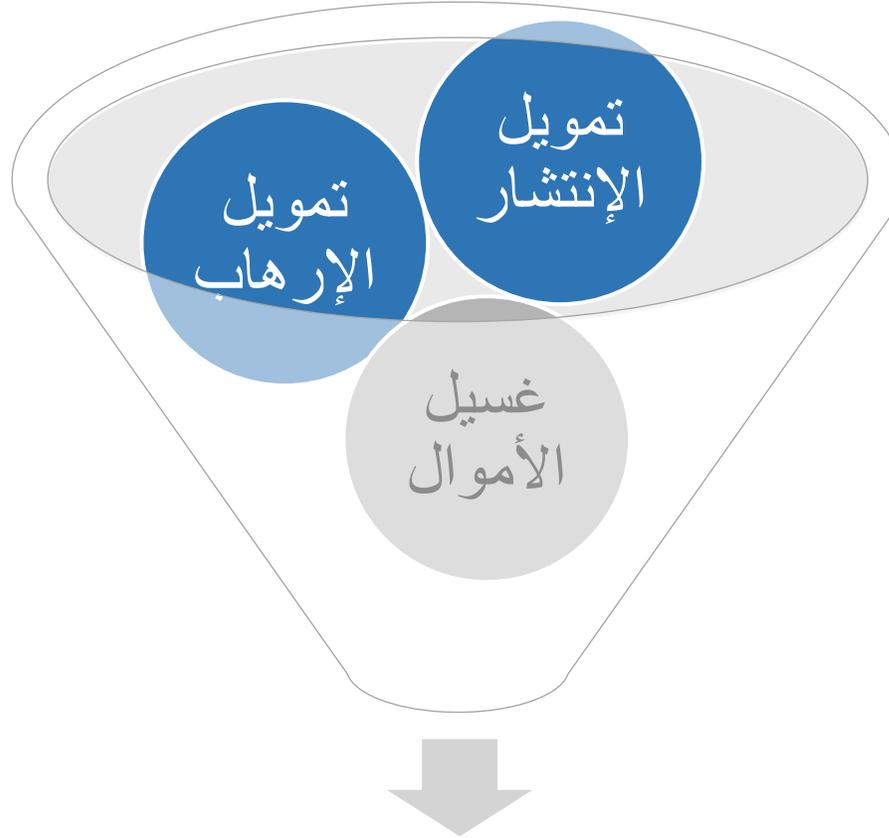
الجهة المعنية للمراقبة على الاستيراد والتصدير للمواد ذات الاستخدام المزدوج.

الجهة المعنية للتنسيق بشأن كافة القرارات المتعلقة بالأمم المتحدة والعقوبات المفروضة عليها.



- تعريف العقوبات المالية المستهدفة؟
- كيفية تطبيق العقوبات المالية المستهدفة؟
- كيفية التعرف على أساليب وأنماط التهرب من العقوبات المالية المستهدفة؟

التمويل غير المشروع من منظور دولي



يعمل المكتب التنفيذي للجنة السلع كنقطة مركزية في الدولة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بمكافحة تمويل الارهاب وتمويل انتشار التسلح.

الغرض من العقوبات المالية المستهدفة

■ مصطلح العقوبات المالية المستهدفة يشير بالعقوبات المتخذة ضد أفراد أو كيانات أو مجموعات محددة.

■ الغرض من العقوبات المالية المستهدفة :

- حرمان الأفراد والكيانات والجماعات من الأموال والأصول الأخرى وأي نوع من الخدمات التي من شأنها أن تدعم الإرهاب أو انتشار التسليح.
- التأكد بعدم إتاحة الأموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية من أي نوع طالما أنهم خاضعين لتدابير العقوبات المالية المستهدفة.

- يُعرّف الفصل السابع للأمم المتحدة، بموجب المادة 41، العقوبات على أنها "تدابير لا تنطوي على استخدام قوة السلاح"، بل تدابير تُستخدم لإنفاذ قرارات مجلس الأمن الدولي.
- تركز أنظمة العقوبات بشكل أساسي على دعم تسوية النزاعات السياسية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب من خلال تدابير تتراوح من العقوبات الاقتصادية والتجارية الشاملة إلى تدابير أكثر استهدافاً.

إطار عقوبات الأمم المتحدة

- مجموعة من أنظمة العقوبات المختلفة
- العقوبات المستهدفة (أي العقوبات المركزة)
 - حظر السفر
 - تجميد الأصول
 - حظر الأسلحة
 - العقوبات القطاعية
 - السلع والمواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل
- دور لجان و فرق خبراء العقوبات
- حالياً، هناك 14 نظام عقوبات فعّال
- يحتوي موقع الأمم المتحدة www.un.org على تفاصيل عن جميع لجان العقوبات

مجموعة العمل المالي (فاتف)

- التوصية 6 والنتيجة المباشرة 10: العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب و تمويل الإرهاب
- التوصية 7 والنتيجة المباشرة 11: العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسلح
- التركيز: الجانب المالي لأنظمة العقوبات
 - تجميد الأصول
 - خارج النطاق ولكن قد تأثر على:
 - حظر السفر
 - حظر الأسلحة
 - العقوبات القطاعية
 - السلع والمواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل

الإطار القانوني للعقوبات في دولة الامارات العربية المتحدة

- أصدر مجلس الوزراء القرار (74) لعام 2020 بشأن الأفراد والجهات المعنية.
- توضح إجراءات التنفيذ لمنع ومكافحة تمويل الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والقرارات ذات الصلة.

التشريعات

قرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة ..

قانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 ..

قرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2020 بشأن ..

قانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مو..

تحميل

تحميل

المزيد +

المادة - 15	تجميد الأموال بموجب قائمة الجزاءات والقوائم المحلية
المادة - 21	التزامات المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة
المادة - 22	التزامات الجهات الرقابية
المادة - 24	التدابير الادارية



United Arab Emirates

إطار العقوبات المالية المستهدفة

إطار العقوبات المالية المستهدفة

وفقاً لقرار مجلس الوزراء (74) في عام 2020

نظام العقوبات الدولية

- مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)
- الاتحاد الأوروبي (EU)
- العقوبات البريطانية (HMT)
- الخ.

ملحوظة: يعتمد تنفيذ هذه العقوبات على التوجيهات والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية

نظام عقوبات الأمم المتحدة الأخرى

- صوماليا - قرار مجلس الأمن 1844
- العراق - قرار مجلس الأمن 1483
- الكونغو - قرار مجلس الأمن 1596 و 1807
- ليبيا - قرار مجلس الأمن 1970
- جمهورية أفريقيا الوسطى - قرار مجلس الأمن 2127
- اليمن - قرار مجلس الأمن 2140
- جنوب السودان - قرار مجلس الأمن 2206
- مالي - قرار مجلس الأمن 2374
- المرتبطة بالتورط في التفجيرات الإرهابية في بيروت - قرار مجلس الأمن 1636 و 1701

العقوبات المالية المستهدفة

حسب توصيات مجموعة العمل المالي فاتف

تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل

- جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
قرار مجلس الأمن 1718
- جمهورية إيران الإسلامية
قرار مجلس الأمن 2231

التوصية 7

النتيجة المباشرة 11

الإرهاب وتمويله

- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة
قرار مجلس الأمن 1989, 1267
- حركة طالبان
قرار مجلس الأمن 1988
- القائمة الإرهاب المحلية
قرار مجلس الأمن 1373

التوصية 6

النتيجة المباشرة 10

الهيكل التنظيمي لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة

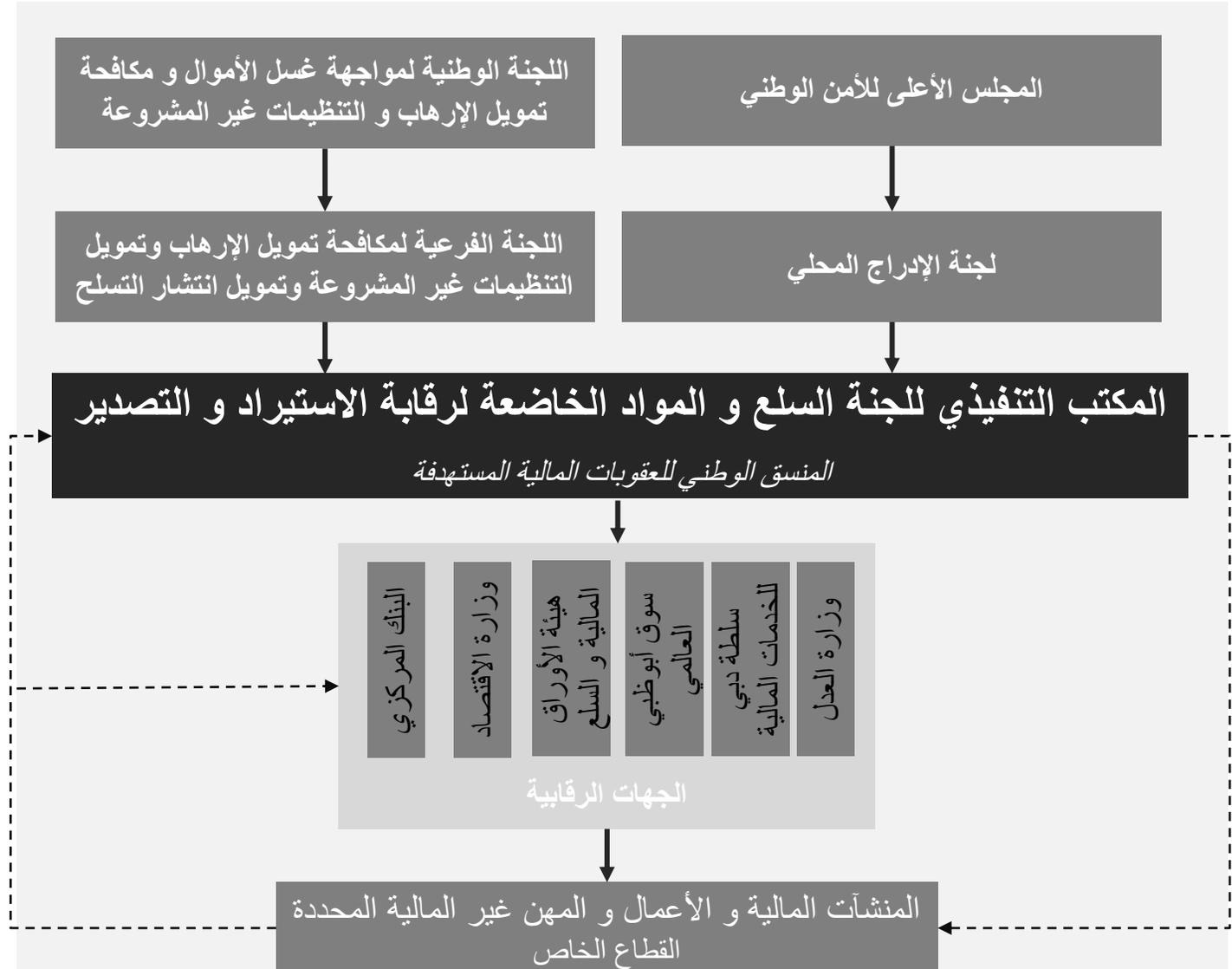
اللجنة الوطنية: وضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييم المخاطر الوطنية.

اللجنة الفرعية: اقتراح وتطوير وصياغة السياسات والأنظمة والإجراءات الداخلية الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة وانتشار التسلح بالتنسيق مع الجهات المعنية.

المجلس الأعلى: التنسيق مع جهات إنفاذ القانون، و المكتب التنفيذي للجنة السلع، والجهات المعنية للحصول على معلومات بشأن الأشخاص و الكيانات الذين قد يستوفون معايير الإدراج وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أو قائمة الإرهاب المحلية.

لجنة الإدراج المحلي: التحضير والاقتراح على مجلس الوزراء لإدراج الأفراد أو الجماعات أو الكيانات في قائمة الإرهاب المحلية.

المكتب التنفيذي للجنة السلع: المنسق الوطني بين الجهات الحكومية و القطاع الخاص لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة.



دور السلطات الحكومية في دولة الإمارات

المكتب التنفيذي

- منسق وطني بين جميع الجهات الرقابية و جهات الترخيص المحلية و جهات إنفاذ القانون في الدولة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة و مكافحة تمويل الانتشار.
- نشر الوعي بالالتزامات فيما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة و مكافحة تمويل الانتشار.
- تعميم أسماء الكيانات و الأفراد المدرجين من قبل مجلس الأمن و قائمة الإرهاب المحلية.
- متابعة الامتثال لقائمة الإرهاب المحلية و قوائم جزاءات الأمم المتحدة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للأمن الوطني.

دور الجهات الرقابية

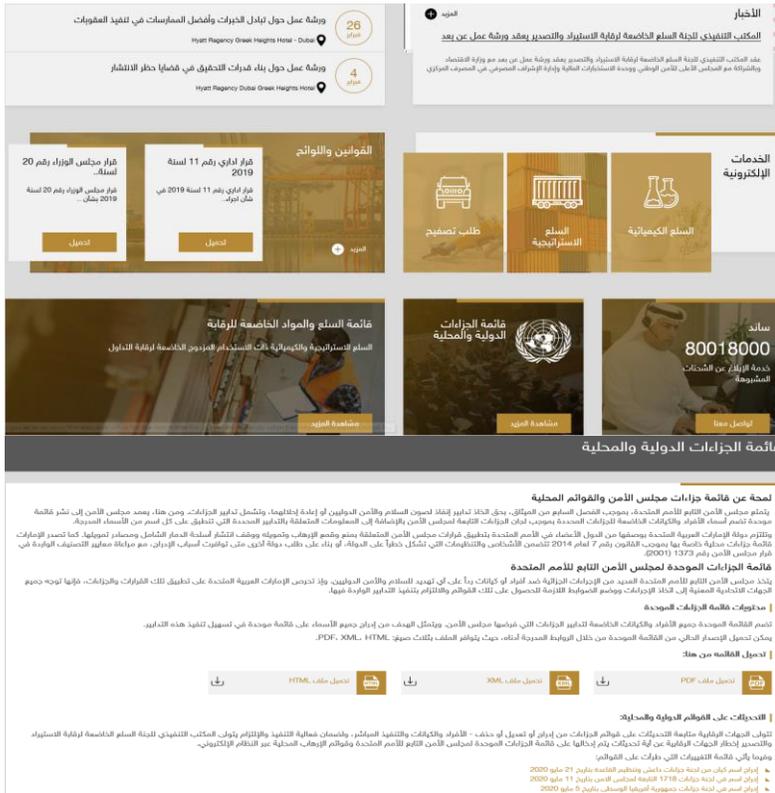
- التأكد من امتثال القطاع المالي و الأعمال و المهن غير المالية المرخصة أو المسجلة لديهم
- التدقيق بشكل مستمر بناء على تقييم المخاطر و التأكد من تطبيق الإجراءات و الآليات اللازمة لضمان تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة و مكافحة تمويل انتشار التسليح.
- وضع و متابعة الإجراءات التصحيحية و اتخاذ العقوبات المناسبة.
- إبلاغ المكتب التنفيذي للجنة السلع عن أي معلومات تتطابق مع أسماء المدرجين.

الموقع الإلكتروني للمكتب التنفيذي

دشن المكتب التنفيذي موقع إلكتروني عن العقوبات المالية المستهدفة باللغة العربية والانجليزية.

■ مميزات الموقع الإلكتروني:

- منصة مركزية تتضمن آخر الإصدارات للدلالة الإرشادية وغيرها من المنشورات عن العقوبات المالية المستهدفة.
- توجيه الارشادات للجهات المعنية عن مسؤولياتهم وواجباتهم.
- تتضمن خاصية التسجيل في نظام الاشعار البريدي لتلقي آخر الإصدارات عن المدرجين على قوائم العقوبات.
- شرح إجراءات التظلم لاي شخص متضرر من تطبيق إجراءات التجديد.



كيفية الوصول إلى قوائم العقوبات

■ يمكن الوصول إلى قوائم جزاءات مجلس الامن وقائمة الإرهاب المحلية من خلال تصفح الموقع الإلكتروني للمكتب التنفيذي

UAEIEC.GOV.AE

■ يقرأ على هذه القوائم تحديث بصورة مستمرة سواء بحذف أو تعديل أو إضافة أسماء جدد.

■ يمكن الاشتراك بالإشعارات البريدية في موقع المكتب التنفيذي لضمان الحصول على آخر التحديثات للقوائم.



- أي نوع من الأصول أو الممتلكات بصرف النظر عن قيمتها أو طبيعتها أو طريقة الحصول عليها سواء كانت إلكترونية أو رقمية. ويشمل ذلك الأدوات المالية والتجارية، غير المنقولة أو المنقولة، الملموسة أو غير الملموسة، والأصول المادية أو المعنوية وجميع الحقوق أو المصالح المكتسبة فيها.
- على سبيل المثال: العقارات، الصكوك أو الأسهم، العملة المحلية والأجنبية، الإئتمانات المصرفية، الودائع، المسودات البريدية، المسودات البنكية، خطابات الاعتماد، المجوهرات والذهب، وغيرها من أصول.
- لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي عن العقوبات المالية المستهدفة.

- بالنسبة لأي شخص مدرج على قائمة الإرهاب المحلية أو القائمة الموحدة لمجلس الأمن، يجب اتخاذ الاجراء التالي مقابل الأموال أو الموارد الاقتصادية المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر:
- التجميد
 - تجميد، دون تأخير (خلال 24 ساعة) دون إشعار مسبق، كافة الأموال المملوكة مباشرة أو التي يتحكم فيها الشخص مدرج.
 - حظر إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى أو الخدمات
 - أن يتم الحظر وعدم إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى أو الخدمات على الشخص المدرج وعلى سبيل المثال التحويل أو التصرف أو التغيير أو الاستخدام أو التداول للأموال أو الموارد الاقتصادية. والذي قد يؤدي إلى:
 - التغيير في حجمها، أو نسبتها، أو موقعها، أو ملكيتها، أو حيازتها، أو طبيعتها، أو وجهتها، أو من شأنه أن يتيح بأي شكل من الأشكال استخدام هذه الأموال أو الموارد الاقتصادية لأي غرض.

حظر وعدم إتاحة الأموال

تجميد الأموال

العقوبات المالية المستهدفة

- شراء أو بيع العقارات - تجميد المعاملة و/أو نقل الملكية. إذا كنت تمتلك أموالاً أو أصولاً، قم بتجميد تحويلها.
- الامتناع عن تقديم أي خدمات لشخص خاضع للعقوبات.
 - الخدمات العقارية
 - حفظ الذهب في خزنة
 - تجارة الذهب

- الذهب المخزن في خزنة أي القيام بتجميد الذهب، ولا يمكن لأحد التصرف في الذهب وسحبها من الخزنة.
- تجميد النقود في الحسابات المصرفية.
- تجميد الأسهم والسندات.
- إلخ.

إلتزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية

التسجيل

في خدمة الاشعار البريدي المتوفرة في الموقع الالكتروني للمكتب التنفيذي للجنة السلع لتلقي التحديثات الآلية للقوائم المحلية وقوائم الأمم المتحدة.

إجراءات المسح والتحقق

المسح و التحقق من العملاء والعلماء المحتملين والمالكين والمستفيدين والمعاملات بشكل يومي لتحديد التطابقات المحتملة.

إجراءات العقوبات المالية المستهدفة

- تجميد وعدم إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى أو الخدمات
- الإبلاغ

الإجراءات الداخلية

تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية لضمان الامتثال مع تشريعات العقوبات المالية المستهدفة.

- الإشتراك في خدمة الاشعار البريدي المتوفرة في الموقع الالكتروني للمكتب التنفيذي للجنة السلع لتلقي التحديثات الآلية لقوائم العقوبات.

الحقول التي بها (*) المطلوبة

شركة فرد

* الاسم الشخصي بالعربية

* الاسم الشخصي بالإنجليزية

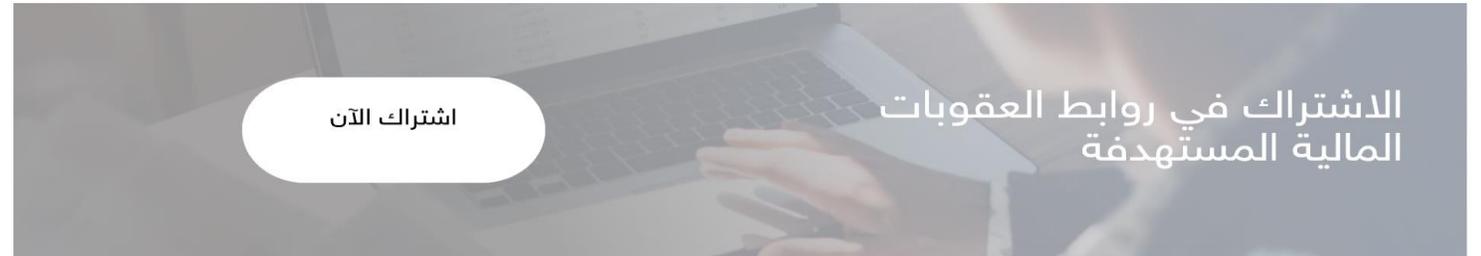
نوع التجارة

-- أكثر --

* البريد الإلكتروني للمشارك

إغلاق اشتراك

الاشتراك في روابط العقوبات المالية المستهدفة



- إجراء عملية المسح و التحقق (دون تأخير) من العملاء الحاليين والجدد والمحتملين للتحقق من أي أسماء متطابقة مع أي شخص مدرج، ويتم التدقيق على قاعدة بيانات العملاء في حال أدرجت أسماء جديدة.
- يجب أن تشمل عملية الفحص و التحقق على جميع أطراف العملية التجارية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:



- المشتري والبائع.
- المؤسسات المالية التي تمت تحويل الأموال بواسطتها.
- شركات التأمين وإعادة التأمين.
- شركات الشاحن ووكلاء الشحن.
- التأكد من مصدر الأموال سواء كانت مشتقة من الأصول المملوكة أو الخاضعة لسيطرة شخص معين.
- عند الفحص أو التحقق، يجب أن يشمل الإجراء التأكد من تطابق هوية العميل من عدمه مع المدرجين في القوائم.

دون تأخير: خلال ساعات من الإدراج من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة أو مجلس الوزراء لدولة الامارات

شخص طبيعي

- الاسم
- أسماء مستعارة
- تاريخ الميلاد
- الجنسية
- معلومات الهوية أو جواز السفر
- آخر إقامة معروفة

شخص إعتباري

- الاسم / الاسماء
- أسماء مستعارة
- عنوان التسجيل
- عنوان الافرع
- معلومات أخرى

يكون التطابق مؤكداً عندما تكون معظم أو جميع البيانات الواردة على قوائم العقوبات تتطابق مع المعلومات في قواعد بياناتك.

تطابق
مؤكد

يكون التطابق محتملاً عندما يكون هناك أي تطابق بين البيانات الواردة على قوائم العقوبات وأي معلومات في قواعد بياناتك.

تطابق
محتمل

النتيجة الإيجابية الخاطئة هي عندما يتم التأكد أنّ التطابق غير متوافق.

نتيجة
إيجابية
خاطئة

تطبيق إجراءات العقوبات المالية المستهدفة

التزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية



عندما يتم تحديد "تطابق مؤكد" لفرد أو مجموعة أو كيان محدد في قائمة الإرهاب المحلية أو القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، يتعين على المؤسسات المالية والمهن غير المالية المحددة اتخاذ الإجراءات الضرورية التالية:

- التجميد دون تأخير وحظر إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى أو تقديم الخدمات [يجب عدم إغلاق الحسابات لأنها لا تمثل لقرار مجلس الوزراء 74 إلى 2020].
- قم بالإبلاغ عن الإجراءات عبر منصة GoAML في غضون يومي عمل من خلال تحديد تقرير تجميد الأموال (FFR). سيتم استلام التقرير من قبل الجهات الرقابية ذات الصلة والمكتب التنفيذي للجنة السلع.
- تأكد من تقديم جميع المعلومات والوثائق اللازمة بخصوص "التطبيق المؤكد" مع تقرير تجميد الأموال (FFR).
- يجب أن تظل إجراءات التجميد سارية المفعول حتى يتم رفع اسم المدرج من القائمة.

تطبيق إجراءات العقوبات المالية المستهدفة

التزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية



عندما يتم تحديد "تطابق محتمل" لفرد أو مجموعة أو كيان محدد في قائمة الإرهاب المحلية أو القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، يتعين على المؤسسات المالية والمهن غير المالية المحددة لاتخاذ الإجراءات الضرورية التالية:

- تعليق أي معاملة دون تأخير والامتناع عن تقديم أي أموال أو خدمات.
- الإبلاغ عن "التطابق المحتمل" عبر منصة GoAML عن طريق رفع تقرير التطابق الجزئي لاسم العميل (PNMR).
- تأكد من تقديم جميع المعلومات والوثائق اللازمة بخصوص "التطابق المحتمل".
- دعم إجراءات التعليق المتعلقة بـ "التطابق المحتمل" حتى يتم تلقي التعليمات من المكتب التنفيذي للجنة السلع أو الجهة الرقابية ذات الصلة.

تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة - المسؤولية

الالتزامات الرئيسية للمؤسسات المالية والمهنية والمهن غير المالية المحددة

- القيام بإجراءات التجميد والتعليق دون تأخير.
- لا يتوجب منكم الحصول على موافقة مسبقة من أي جهة حكومية لغايات التجميد أو التعليق عند تحديد أي مطابقة مؤكدة أو محتملة.
- يعفى الشخص (طبيعي أو اعتباري) الذي يقوم ، بحسن نية ، بتجميد الأموال أو يرفض تقديم الخدمات أو الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالأفراد المحددين او المجموعات أو الكيانات المدرجة في القائمة الإرهابية للدولة أو القائمة الموحدة للأمم المتحدة من أي أضرار أو مطالبات ناتجة عن مثل هذه الإجراءات.

- انتهاك قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 يعرض المؤسسات المالية أو الاعمال والمهن غير المالية سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى الشخصي للعقوبات الإدارية والمحاكمات الجنائية بما في ذلك:
 - زيادة التدقيق في الإجراءات المستقبلية من مؤسسات حكومة الدولة المعنية.
 - منع الأفراد من العمل داخل القطاعات ذات الصلة لفترة من الزمن.
 - تعليق أو تقييد النشاط التجاري بما في ذلك إلغاء رخصة العمل أو سحبها.
- قانون رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة
 - فقرة 60 على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يلتزم فوراً بالتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في الدولة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي.

يمكن تطبيق الإجراءات العقابية بغض النظر عن وجود نية

- يجب أن يكون لدى المؤسسة ضوابط داخلية مناسبة لضمان الامتثال لحدث إصدار للعقوبات المالية المستهدفة للقوائم الموحدة لمجلس الأمن الدولي والقوائم المحلية.
- الضوابط والإجراءات الداخلية لضمان الامتثال للالتزامات الناشئة عن قرار مجلس الوزراء 2020/74.
- السياسات والإجراءات التي تحظر على الموظفين، بشكل مباشر أو غير مباشر، إبلاغ العميل أو أي طرف ثالث بأن إجراءات التجميد أو أي تدابير أخرى سيتم تنفيذها وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء 2020/74.

يمكن تحديد أنشطة التهرب من العقوبات المالية المستهدفة - تمويل الإرهاب عندما لا يمكن تحديد مطابقة مؤكدة أو محتملة ، ولكن المعاملة تحتوي على معلومات مشكوك فيها أو مشبوهة وفقاً للإشارات الحمراء التالية:

- تتضمن المعاملة شركات وهمية محتملة (على سبيل المثال ، الشركات ليس لديها مستوى عالٍ من الرسملة أو باستخدام شركة صورية أخرى).
- آلية التحويل المالي الإلكتروني الذي يُظهر أنماطاً غير عادية أو ليس له غرض واضح.
- تحويل الأموال من خلال عدة طبقات مختلفة (الأفراد والأشخاص الاعتباريين).
- عدم وجود تفاصيل بشأن أسباب تحويل الأموال.
- صعوبة تتبع / تحديد المصدر الأصلي أو وجهة الأموال.

يجب على الجهة المبلّغة تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة السلطات المالية

العقوبات المالية المستهدفة – أنشطة تمويل الإرهاب يمكن تحديدها أو التعرف عليها عندما لا يمكن تحديد مطابقة مؤكدة أو محتملة، لكن المعاملة تحتوي على معلومات مشكوك فيها أو مشبوهة وفقاً لمؤشرات الاشتباه التالية:

- ينخرط العميل في صفقات وترتيبات تجارية معقدة يبدو أنها تهدف إلى إخفاء الوجهة النهائية للمعاملة / السلعة أو المستفيد الحقيقي، والذي قد يكون فرداً أو مجموعة أو كياناً محدداً. (على سبيل المثال: استخدام شركة واجهة أو شخص وسيط أو شركات وساطة من قبل شخص مدرج للتحايل على العقوبات المالية المستهدفة).
- يقوم العميل بإجراء العديد من عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي في مدة زمنية قصيرة عبر مواقع مختلفة في مناطق يتواجد فيها أشخاص خاضعين للعقوبات أو قريبين من حدود البلدان الخاضعة للعقوبات المالية المستهدفة.
- عميل يشتبه بانه يعمل أو يتصرف نيابة عن فرد أو مجموعة أو كيان خاضعين للعقوبات المالية المستهدفة أو أنهم يتحكمون بالعميل.
- عمليات تحويل مالي تظهر نمط غير اعتياديا او انها مجهولة الغرض أو الهدف.
- نقص المعلومات المتعلقة بالسبب من عملية التحويل.

يجب إخطار وحدة المعلومات المالية بتقرير عملية مشبوهة

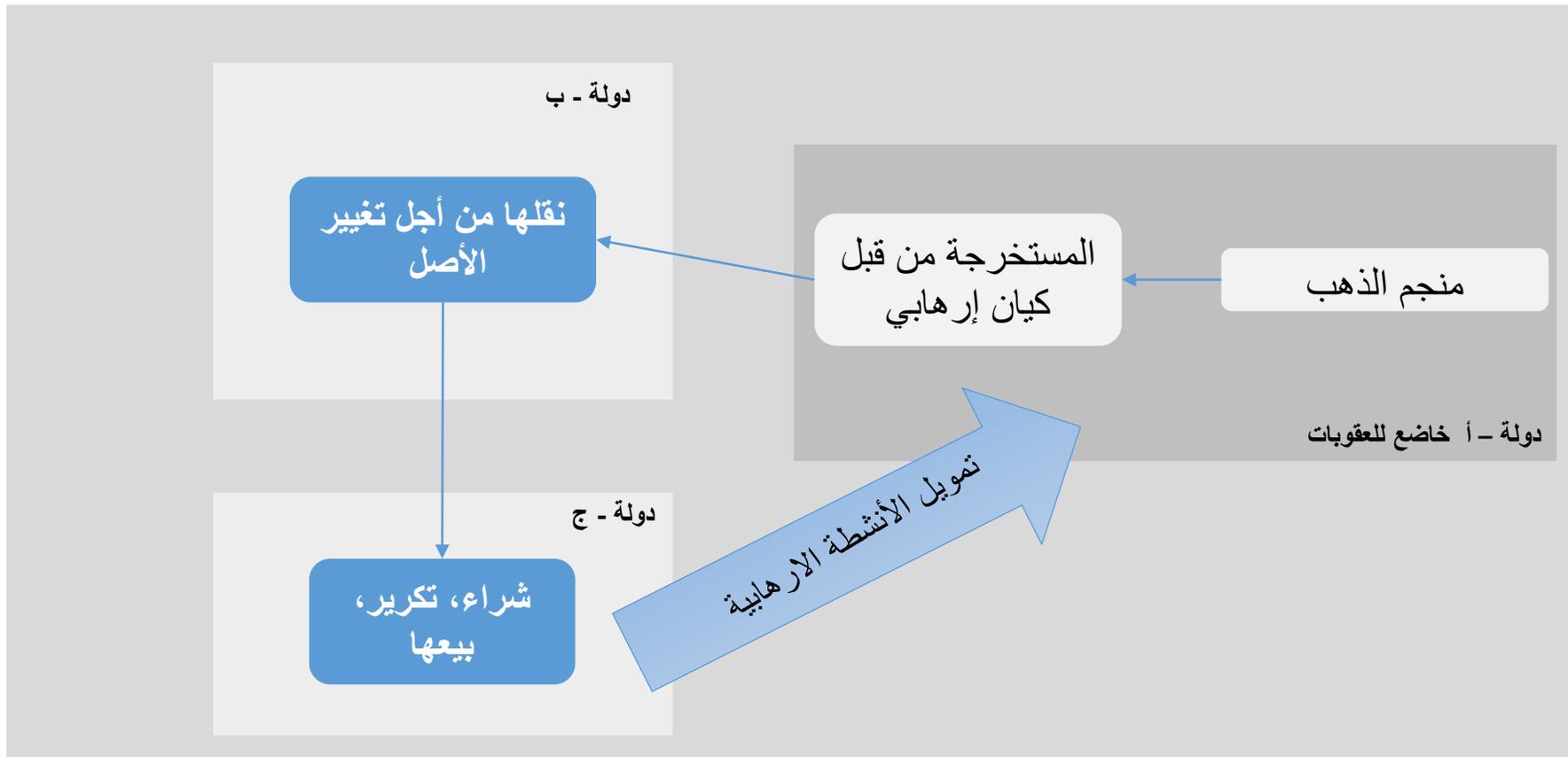
التهرب من العقوبات

مؤشرات الاشتباه العقوبات المالية المستهدفة – تمويل إنتشار التسلح

- العقوبات المالية المستهدفة – أنشطة تمويل التسلح يمكن تحديدها أو التعرف عليها عندما لا يمكن تحديد مطابقة مؤكدة أو محتملة، لكن المعاملة تحتوي على معلومات مشكوك فيها أو مشبوهة وفقاً لمؤشرات الاشتباه التالية:
- العميل او العمليات التي يشتبه بأنها مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر ببرنامج التسلح النووي، وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ البالستية لكوريا الشمالية.
- العميل او العمليات التي يشتبه بأنها مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر ببرنامج التسلح النووي لإيران.
- العميل او العمليات التي يشتبه بأنها مرتبطة بتزويد، بيع، نقل، شحن، تصدير، أو شراء مواد ذات الاستخدام المزدوج، أو معدات عسكرية لدول مرتبطة بانتشار التسلح أو جماعات المسلحة.
- معاملات مرتبطة ببيع أو شحن، أو تصدير لمواد ذات الاستخدام المزدوج لا تتماشى مع المستوى التقني للدولة المستوردة.
- عمليات تمويل تجارية ترتبط بمسارات الشحن من خلال دول ذات قوانين رقابية ضعيفة على الصادرات أو لديها في إنفاذ قوانين الرقابة على الصادرات.

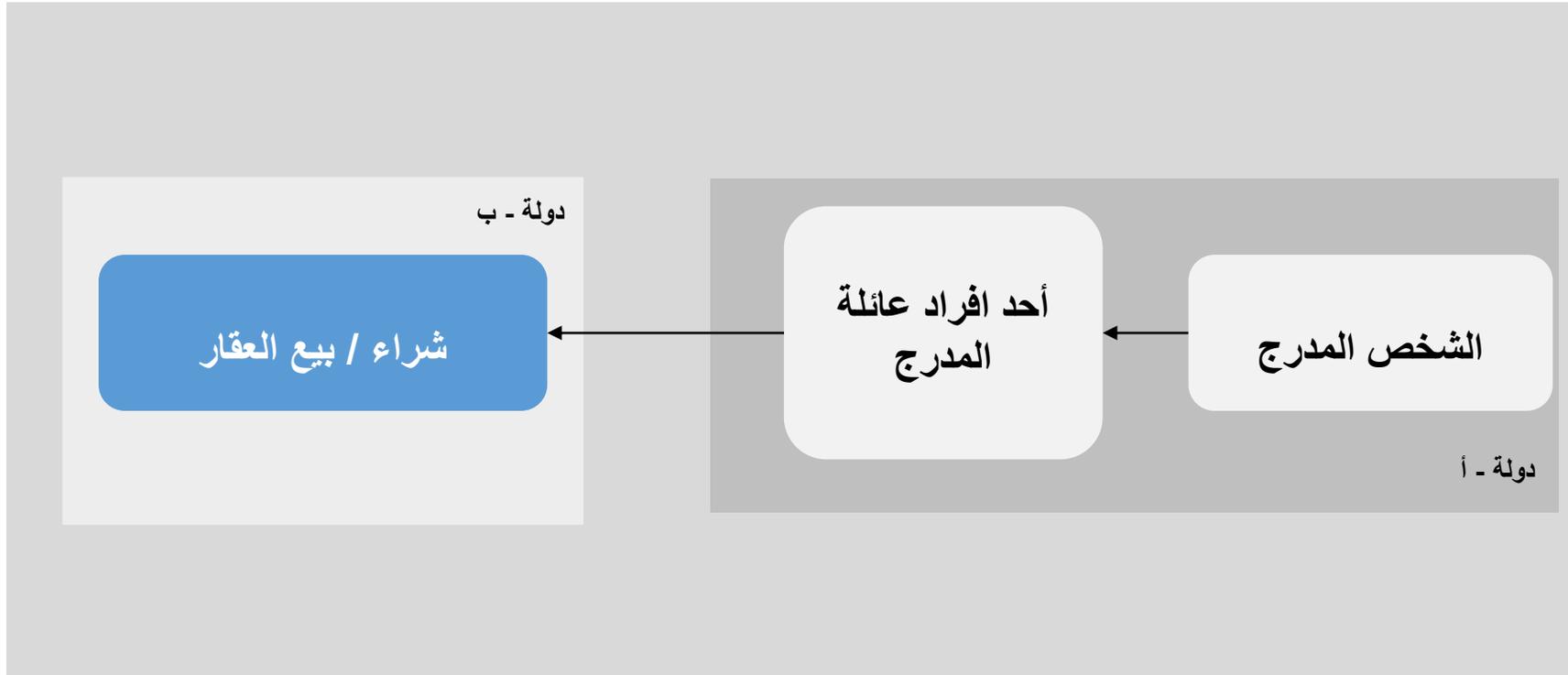
يجب إخطار وحدة المعلومات المالية بتقرير عملية مشبوهة

تجارة الذهب

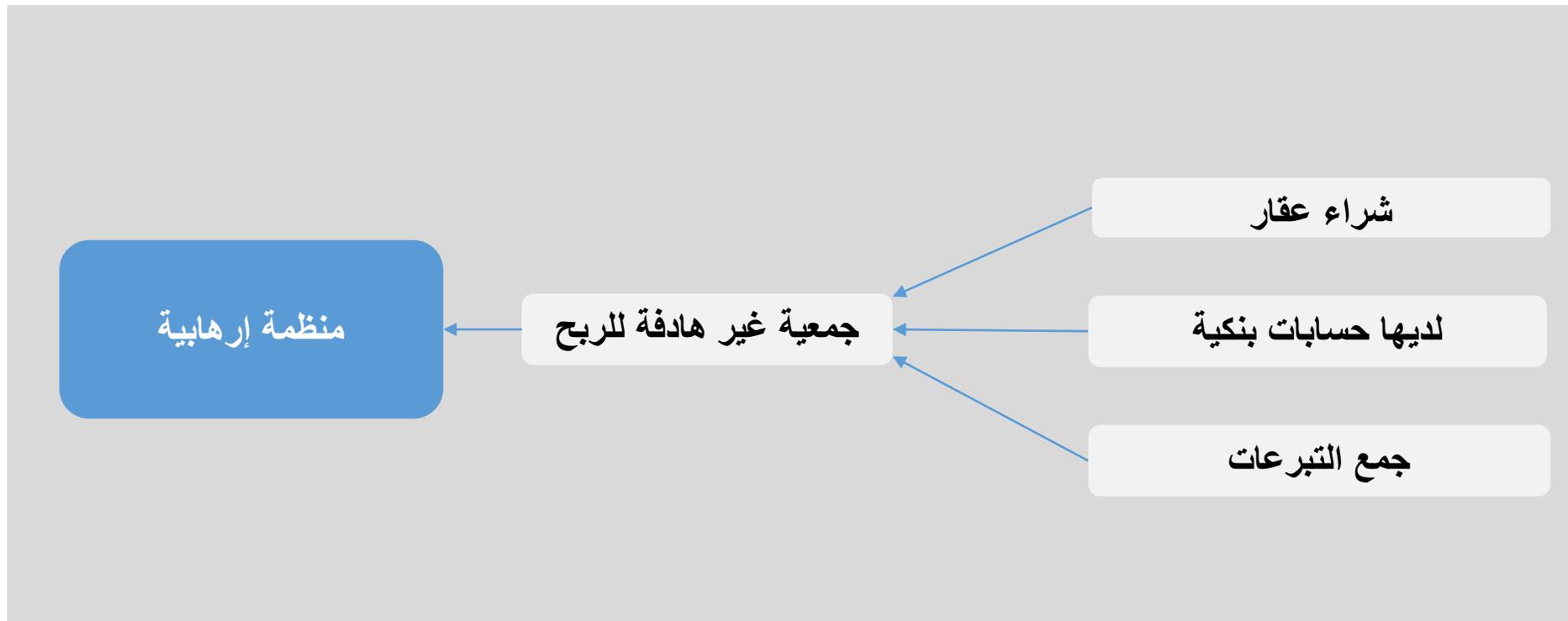


- استناداً إلى التحقيقات في دولة الإمارات العربية المتحدة، تبين وجود إرتفاع في عمليات تهريب الذهب من جمهورية السودان إلى الإمارات.
- وعليه فقد ضبطت مصلحة الجمارك شحنة ستين (60) كيلوغراماً من الذهب.
- خلال التحقيقات، تبين أن هذا الذهب يخص حركة العدل والمساواة، وهي كيان مدرج في قرار مجلس الأمن الدولي بشأن السودان.

شراء / بيع العقار



إساءة إستخدام جمعيات غير هادفة للربح





لجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير
COMMITTEE FOR GOODS & MATERIAL SUBJECTED TO IMPORT & EXPORT CONTROL

شكراً

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل بالمكتب التنفيذي عبر البريد أدناه

iec@uaeiec.gov.ae

